NOOR PUBLISHING
نور نشر

نـادية سعيد عيشـــور وآخرون

الهجرة غير الشرعية في زمن كورونا

الرهانات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية

نـادية سعيد عيشـــور وآخرون

الهجرة غير الشرعية في زمن كورونا

الرهانات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

Noor Publishing

Imprint

Any brand names and product names mentioned in this book are subject to trademark, brand or patent protection and are trademarks or registered trademarks of their respective holders. The use of brand names, product names, common names, trade names, product descriptions etc, even without a particular marking in this work is in no way to be construed to means that such names may be regarded as unrestricted in respect of trademark and brand protection legislation and could thus be used by anyone.

Cover image : www.ingimage.com
Publisher :
Noor Publishing
Is a trademark of
International Book Market ServiceLtd, member of OmnoScriptum Publishkng Group
17 Meldrum Street, Beau Bassin 71504, Mauritius
Printed at : see last page
ISBN :978-620-2-7914-1
Copyright :نادية سعيد وآخرون
Copyright : 2021 international Book MarketService Ltd. Memberof OmniScriptum Publishkng Group

الهجرة غير الشرعية
في زمن "كورونا"
-الرّهانات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية-

إعداد، إشـــراف وتنسيق:
أ د/ نادية سعيد عيشور
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2

تقـــديم:
أ د رشيد زرواتي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة البشير الابراهيمي-برج بوعريريج

اللجنة العلمية

أ د نادية سعيد عيشور	علم الاجتمـــاع	جامعة سطيف2
أ د عصـام طـــالبي	العلوم السياسية	جامعة الجزائر3
أ د الأزهـــر العقبـــي	علم الاجتمـــاع	جامعة بسكـــرة
أ د عبيـدة صبطـــي	علم الاجتمـــاع	جامعة بسكـــرة
أ د أمحمـــد دلاســـي	علم الاجتمـــاع	جامعة الأغـــواط
أ د مخـــتار رحـــاب	الانثروبولـــوجيا	جامعة المسيلـــة
أ د مـجيد شعبانـــي	علوم اقتصـادية	جامعة بومـرداس
د مـــراد يعقـــوب	علـــم الـــنفس	جامعة غـــرداية
د فـــروق يعلـــى	علم الاجتمـــاع	جامعة ســطيف2

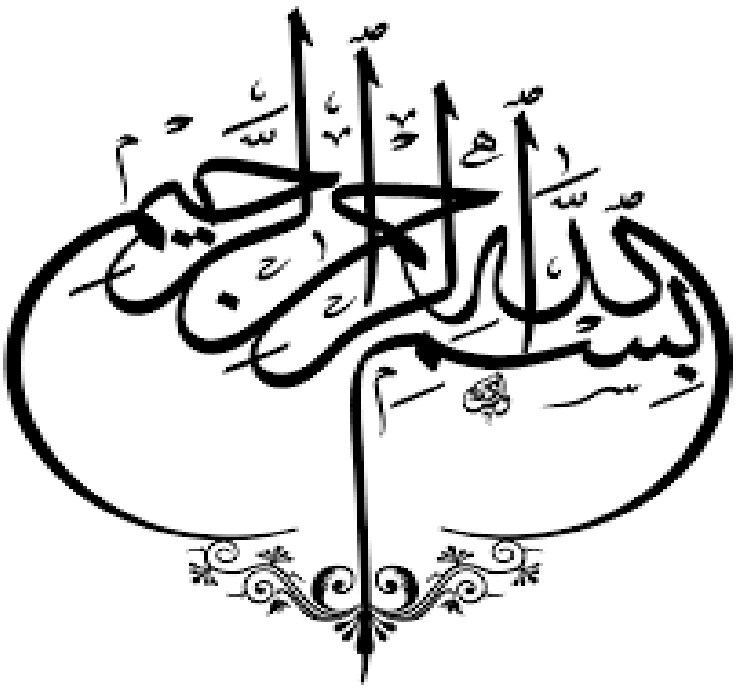
بسم الله الرحمن الرحيم

موضوعات الكتاب

إشكالية الكتاب: أ د /نادية سعيد عيشور تقـــــديم: أ د/ رشيد زرواتـــي

البحث الافتتاحي

أ د /نادية سعيد عيشور. جّائحة كورونا ووضعية المهّاجرين غير الشّرعيين في الغرب-قراءة في موقف الإعلام الغربي- 9

فهم ظاهرة الهجرة بتن التنظير السوسيولوجي والاستدلال الواقعي

أ د /نادية سعيد عيشور. الهجرة؛ سلوك وأبعاد؛ من فكر صياد وغيدنز إلى مستجدات العالم المُعَولّم - قراءة مقارباتية – 42
د/علي حرودي: نظرة على الهجرة الجديدة؛ خصائص وأرقام 71
د/ زهية شويشي. د/ حنان تومي. قراءة سوسيولوجية في ثنائية الهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي 78

الهجرة الداخلية والدولية: العوامل، الأسباب والتداعيات

أ د/ محمد دلاسي. الهجرة غير الشرعية مطمح لتحقيق الذات لدى الشباب 98
د/ ياسمينة كتفي. د/سليمة بوخيط. أسباب وانعكاسات الهجرة غير الشرعية 119

الهجرة: الأشكال، مراحل التطور وأهم الانعكاسات

أ د/ بودالي بن عون. الانعكاسات الاقتصادية والصحية للهجرة غير الشرعية (دراسة تحليلية) 151
د/ نجوي فلكاوي. د/نادية لولو. قراءة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان الساحل الإفريقي على الجزائر 177
د/ روفية زارزي. أهم آثار الهجرة غير الشرعية (رؤية نحو دول المنشأ-دول المقصد والمهاجر) 191
ط د/ريمة مشطوب. ط د/الهام خلفاوي. الهجرة غير الشرعية: رحلة الاندماج في غير المحلي؛ دراسة تحليلية لآثارها وانعكاساتها على الدول المصدرة والمستقبلة لها 205

الهجرة غير الشرعية فـــي الجزائر

د/مريم مشتة، ط د/جمال غولام الدين. الأبعاد السوسيولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في ظّل مبّادئ المواطنة 131
د/ أسماء بن عواد. الاتجاه نحو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بهوية الأنا لدى طلبة الجامعة 226
ط د/ طاوس شاقور. الاغتراب الاجتماعي والهجرة غير الشرعية؛ رؤية لواقع الشباب الجزائري 244
د/ سامية زعبوب . د/ هجيرة شبلي. الحّرقة في الجزائر: حدود المشكلة وآليات التّصدي لها 261

خلاصة عامة واقتراحات 278

اشكالية الكتاب

على مر السّنين، لم يكن من المُريب في شّيء إعارة تجربة التنقل والتّرحال لدى النّاس في معظم البلاد في الشرق كما في الغرب، ونحو كل الاتّجاهات داخليا وخارجيا؛ غير أنّ الأمر صار مغايرا تّماما في آخر هذا الزّمن؛ إذ تعّالت الأصوات وباحت الحناجر، عبر منابر السّياسيين، وتقارير وربّورتاجات الإعلاميين عبر شاشات الفضائيات وصفحات الجرائد، وحتى مضامين الأفلام والمسلسلات لم تسلم من تناول الموضوع لقد استحوذ مؤّخرا **موضوع الهجّرة غير الشّرعية**، على اهتمام جمهور واسع النطاق، من الحكومات والمنظمات وحتّى الشعوب، على قدر أهميته وأبعاده في تحريك اتّجاهات الرّأي العام وإثارة تسّاؤلات هي بمثابة اشكالات وتحديات تحث المفكرين والدارسين والباحثين من مختلف الفروع العلمية على الانشغال بها أيّما انشغال.

إنّ مسألة التّدقيق العلمي لحيثيات الظاهرة ودراسة تاريخ تطورها، أشكالها، مظاهرها، عواملها آثارها وأبعادها محليا وعالميا، على الصعيد القريب أو البعيد؛ يتطلب تناولها في سياق التّحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، تلك التّي حرّكها ويُحرّكها على الدّوام، التّفكير الاستراتيجي للعملاق الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، كترجمة لعديد النّوايا والمصالح الجيو حيّوية في عديد المناطق في العالم كالشرق كما في الغرب وفي آسيا كما في أمريكا اللاتينية، وهذا عبر تطبيقات آليات الهّيمنة الديبلوماسية والاقتصادية المتحكم فيها بإحكام.

في العالم المتقدم؛ تطرح تحّديات الهّجرة غير الشّرعية في إطار التّناول الغربي المشترك لقضايا الاستقرار السياسي في أوروبا وأمريكا الشمالية، من حيث التّركيز على ارتباطاته الحّاسمة ومسّائل أمن الحدود، وتّأمين الإطار المرّجعي للممارسة الديمقراطية وحماية قيمها على الصّعيد السياسي. كما يقتضي الأمر التّركيز كذلك على العمالة وتّأثيراتها الجانبية على واقع سياسات التّشغيل والتبادل التّجاري ضمن نطاق السوق الأوروبية المشتركة في القّارة العجوز، نّاهيك عن اتّخاذها - أي الهّجرة إلى أوروبا- كرّهان لكسب تّأييد الرّأي العام أثناء معركة الانتخابات المزمع تنظيمها في فرنسا وأوروبا وكذلك أمريكا، من خلال اتخّاذ تحديد الحصحصة أو الحصّة " **الكوطة من الهّجرة سّنويا**" **كملف في برامج الحّملات** الانتخابية؛ بما يُلائم حّاجة السياسات الاقتصادية الداخلية لبلدان الاتّحاد الأوروبي، وما سيترتب عنها من تحسين المستوى خاصة في قطاع الخدمات والرعاية الصّحية الاجتماعية، نّاهيك عن مسألة التّفكك الاجتماعي بسبب زعزعة المنظومة الثقافية الأُم، من خلال توقعات تشّير إلى التّمكين لعملية التثاقف غير المدروس، أو الغزو الثقافي المضاد، بتوفر منظومات قيمية دخيلة؛ قد تولد هّجينا جديدا متعّدد الأصول الاجتماعية والعرقية والعقائدية، ما يمكن أن ينبّئ بتدّاعيات خطيرة على **مستقبل الهُوية الغربية** وحتى على صُورتها التاريخية وأبعادها الحضارية.

في **العالم المتخلف**، كالوطن العربي مثلا؛ فحينما يُولي العُمر دُبّره؛ ويفتقر إلى الشّدة والهّمة؛ وحينما يفقد الحُلم ومضاته، وتُجافيه طموحاته؛ يسأل الرّهط ذاكرته، يتأمل مرآته، ويستدعي عثراته عبر مئات الأيام واللّيالي، أيّان حصدها ومُني بها، يتحصر حيث لا يمكن للحصرة أنّ تنفع، ويتألم حيث ليس بوسع الألم أنّ يتحّلل، فتكون الخّيبة التّي يّجرها اليّأس، واليّأس الذّي يّجره الضّياع والاغتراب هذا الذّي يقضي بسّراب الأفق.

هذا حال بلاد العرب كلّها وحال علاقة شّبابها بكهولها، وأبنائها بآبّائها، حيث يبلغ التّخلف والتّذمر والتقهقر والمّهانة والذّل والتّبعية مبلغه، فأنّى للبرامج والسياسات التّرقيعية أن تعيد القطار لسّكته إنّ هو حاد عنها، وأنّى للخطابات السياسية والدينية والأخلاقية والوعود الواعدة أنّ تُدغدغ قناعات فئات المجتمع؛ إنّ هي انجرفت عن مُلامسة الحقيقة ومعانقة منطق "فقّه الواقع" وحكمة "تسّانومي الفتّن".

ولعّل **الثورات العربية والحراكات الشّعبية** التي فجّرت غضب الشعوب بطرائق سّلمية حضارية في السودان والجزائر وتونس ومصر والعراق ولبنان والبحرين؛ في مطلع السنة الجّارية (2020م)، وعلى غير العادة، تعكس دّلالاتها الواضحة حالة التحولات المجتمعية العميقة في الوطن العربي، تلك التّي لم تعد تقنع بآليات التّنشئة الاجتماعية التقليدية لمرّجعيات تحكيمية؛ فقدت ثّقتها ومصّداقيتها بها، بل استحالت بأخرى مستحدثة، يُحيّيها الفضاء العمومي المفتوح، ذاك الذّي نجح إلى حّد بعيد في بلورة نمط جديد من التفكير وتعزيز شّكل جديد للمقاومة والحصّانة الذّاتية، مّا يمكن أن يسهم في تشّكيل صورة جديدة عن الهُوية الخّاصة، ويمنح مفّهوما جديدا عن الذّات الجماعية لفئات مجتمعية؛ قد حفر التّغيير في منظومتها الفكرية، لاسيما تلك التّي تأذّت طويلا من ظواهر الحرمان والفساد السياسي والظلم الاجتماعي.

لقد أضحت الهجرة غير الشرعية، على الصعيد الفكري كذلك، مسألة جوهرية ومن الأولّويات في المؤسسات الأكاديمية الغربية على غرار المؤسسات السياسية، بعد ربطها بحالة الثورات العربية والحّراكات الشّعبية مؤخرا في العالم العربي والعالمثالثية خّاصة في شمال أفريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ولعّل عقد مؤتمرات من قبل مراكز بحثية تحت إشراف الاتّحاد الأوروبي خلال السنة الجّارية 2019-2020 يعكس بوضوح مقدار الحيرّة والقلق الذّي حّرك انشغال والاهتمام المركزي بالظاهرة.

من هذا المنطلق وقع اختيارنا على دراسة وبحث هذا الموضوع، ومعالجته معالجة شاملة الأبعاد، تحقيقا لجملة من الأهداف، عبر مجموعة من الاشكالات البّحثية.

الأهـــــداف:

مـن هذا المنطلق؛ يّروم الكتاب الحالي تحقيق الأهداف التّالية:

الهدف الأول

تشخيص وفهم وتفسير ظاهرة الهجرة غير الشّرعية في العالم المعاصر بالتّباحث حول مفهومها وعواملها وأسبابها وأبعادها وانعكاساتها محّليا وعالميا من خلال توظيف التراث والطروحات النظرية في مجال العلوم الاجتماعية.

الهدف الثاني

الوقوف على مؤشرات التفاعل بين بروز الظاهرة وطبيعة التحولات المجتمعية والسياسية والاقتصادية ومدى تدّاعياتها في مستقبل القارة العجوز وأمريكا الشمالية كمراكز للاستقطاب.

الهدف الثالث

التنّبؤ بانعكاساتها الظاهرة في عالمنا التابع والعربي وبالأخّص على واقع التنمية المحلية الوطنية والسيادة الوطنية وكذا التنمية المستدامة.

الهدف الرابع

التنّبؤ بانعكاساتها الظاهرة في عالمنا التابع والعربي وبالأخّص على واقع التنمية المحلية الوطنية والسيادة الوطنية وكذا التنمية المستدامة.

الهدف الخامس

تحليل عوامل وأسباب عزوف الشباب العربي (حالة الجزائر مثلا) عن المشاركة في الحياة السياسية من أدنى مستوياتها إلى أعلاها، وبحث عوامل وأسباب الهجرة الشّرعية وغير الشرعية لفئات واسعة من هؤلاء الشباب.

الهدف السادس

موقف الحكومات والأنظمة السياسية والمنظمات المدنية الدولية والوطنية في العالم المستقل والعالم التّابع من الظاهرة واتجّاهاتها وكيفيات محاصرة نطاقها.

الهدف السابع

رصد استراتيجيات محاصرة الظاهرة وعلاجها لغرض تجاوز أبعادها الخطيرة على المجتمع الإنساني (علاقة الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب) على المدى البعيد والقريب.

اشكالات وموضوعات

الإشكال الأول

ما علاقة انتشار الظاهرة بمجمل التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية؟ وهل للأهداف الجيو استراتيجية في عديد المراكز الحيوية في العالم دور في ذلك؟.

الإشكال الثاني

كيف يفسر تفعيل نمط التفكير الاستراتيجي المؤسساتي في الغرب بتطور تبّعات الهجرة غير الشرعية على نحو تلقائي؟

الإشكال الثالث

كيف فسرت وتفسر الاتّجاهات التنظيرية في العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع "سوسيولوجيا الهجرة" ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.

الإشكال رابع

هل نضج الوعي الجماهيري واليقّظة الفكرية في العالم التّابع هو نتيجة لتطور اتجّاهات استراتيجيات التغيير الاجتماعي في ارتباطه بعولمة التنشئة الأكاديمية في مجال نظام التعليم الجديد والإعلام عبر الفضاء الأبيض المفتوح ومنظومة القيم الثقافية؟.

الإشكال الخامس

ما هي أهم الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي قد تتولد عن تطور انتشار الظاهرة واتساع نطاقها في العالم؟

الإشكال السادس

فيما تكمن تحديات المواجّهة، حسب الرؤّية الغربية والرؤية العربية، اتّجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم المعاصر، وما الموقف المعاكس منها؟.

الإشكال السابع

هل مجمل الحركات الشّعبية التي ظهرت حديثا ويتصدرها الشباب في العالم العربي، أهي إعراب عن صّحوة وطنية ووّعي مدني ناشّئ بفعل تأثير الفضاء العمومي المفتوح بآلياته الإعلامية المتعددة وتطبيقاته التكنولوجية المتطورة؟ أم هي مجّرد إعادة نظر ومراجعة لأبعاد ومخاطر الهجّرة غير الشّرعية نحو الغرب وانعكاساتها السّلبية على واقع هؤلاء الشباب في أوروبا خاصة مع النّظرة السّلبية للإسلام وربطه بالإرهاب؟.

تقـــديم

نُقـدّم هذا الكتاب الجماعي، الموسوم: " الهّجرة غير الشّرعية في العالم المعوّلم: الرهانات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية . رؤُية سوسيولوجية اقتصادية " تحت إشراف: أ. د / نادية عيشور ومشاركة مجموعة من الأساتذة الباحثين؛ من خلال تقديم، المحيط: الفكري، العلمي، الثقافي والأخلاقي؛ الذي يتميَّز بأنّه محيط غير ملاّئم، بالبلدان المتخلَّفة، مما نجم عنه: ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
كما نعرض رُؤيتنا، لإصلاح هذا المحيط، ومعالجة هذه الظاهرة المَرَضية: الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية والسياسية.

فأمّا المحيط: الفكري، العلمي، الثقافي والأخلاقي: فعندما يصاب الفكر بالضعف والاضطراب وخلل في التوجّه وغياب المرجعية الفكرية، يؤدي ذلك إلى التخلُّف، وإذا تخلَّف الفكر، كمصدر لباقي أركان المعرفة: العلمية، الثقافية والأخلاقية؛ فسيصيب الخلل كل من: العلم، الثقافة والأخلاق. مما ينجم عنه تخلُّف: العلم، الثقافة والأخلاق؛ فكلما زاد المجتمع تخلُّفاً، زادت قيمة دفع الضريبة، من طرف أفراده. المتمثّلة في تعكُّر ظروف حياتهم به، وُصولاً إلى الهجرة غير الشرعية، عبر البحار، بقوارب غير صالحة لذلك.
والنتيجة: فقدان لأرواح الشّباب، التي هي عبارة عن مخزون من الطاقة البشرية للتنمية، فقدتها البلدان المتخلّفة. وهذا ما يحدث، بهذه البلدان، التي تكمن إشكاليتها في تخلّفها.
وبالتالي، فإشكالية: الهجرة غير الشّرعية، وعلاقتها بالعالم المعوّلم والرّهانات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، هي في جوهرها من إشكالية: التخلّف في المحيط العام للبلدان المتخلّفة.

وبذلك، أصبح فكر البلدان المتخلّفة، عاجزاً عن معالجة مشاكلها. وكذلك الأمر، أمسى: علم، ثقافة وأخلاق البلدان المتخلّفة، عاجزين عن إيجاد مخرجاً للظواهر المَرَضيـة. معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في العالم المعوّلم، تتم بالداخل قبل الخارج. فهي قضية داخلية، تخصُّ تنمية البلدان، مصدر هذه الهجرة، قبل دراسة تأثُّرها وتأثيرها، في البلدان المتطوّرة، المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين. لأن الحلّ لدى البلدان المتخلّفة، يكمن في سياستها التّنموية الداخلية التي تتّصف حالياً باللا فعالية.

أما إذا أردنا الإشارة إلى المهاجرين المعنيين بالهجرة غير الشرعية، فنرى أن كل إنسان من طبعه أن ينفر ويفرّ ويهرب، من أسلوب ومستوى الحيـاة غيـر اللائـقيـن.
ويترجم هذا السلوب وهذا المستوى، في موضوع الكتاب الذي بين أيدينا، في: ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحثاً عن أسلوب ومستوى حياة أفضل. كالشغل، الراتب، الراتـب الملائم، السكن وتنظيم الحياة العامة الملائمين.
كما لا نغفل، التّوكيد على عدم صلاحية التّبرير المستمر بالمستعمر، الذي استدمـر ونّهب خيرات هذه البلدان، طيلة سنوات استدماره لها. وحرصه حالياً على إبقائها متخّلفة. بل ما يزال حتّى وقتنا الحاضر

يتدخّل ويؤثّر في وضع سياسات هذه البلدان، والاستفادة من مشاكلها، ومن بينها: امتصاص الموارد البشرية المهاجرة، المتمثّلة في: طاقة بشرية متكوّنة: من طلبة، أطباء، مهندسين وعلماء؛ وطاقة بشرية غير متكوّنة تُستخدَم عموماَ كَيَدٍ عاملةٍ رخيصة. فضلاً عن ذلك، فإن هذه البلدان، أيضاً ظلّت متخلّفة بعد استقلالها. كما يشير إلى ذلك " فرانز فانون " في كتابه: "Studies in a dying colonialism" (دراسات على الاستعمار المُميت): "إن الَّرجُل الأبيض هو الذي خلق الرَّجُل الأسود، بَيْدَ أن هذا الأخير، هو الذي أبقى على زنّجيته" وفي ذلك إشارة، إلى أن الَّرجُل الأسود، هو الذي أبقى على تخلُّفه.

وعليه، فلا ينبغي البحث عن مبررات الهجرة غير الشرعية، من جانب واحد فقـط وهو الاستعمار. فإذا كان، هناك ما يبرّر هجرة الجزائريين نحو فرنسا، مثلاً، في عهـد الاستعمار الفرنسي، فما هي مبررات هجرتهم غير الشرعية في: جزائر الاستقلال؟

ولذلك، فالحلّ الجذري لظاهرة: الهجرة غير الشرعية، في ظل العالم المعولم، وفي ظّل ظروف الرّهانات: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية؛ يكمن في: التنمية. أي تنمية البلدان المتخّلفة. ويُشترط في التنمية تبنّي: التنمية: المستقلّة، المتكاملة، الشّاملة والفعاّلة. التنمية: التي تنطلق من الداخل، وليست تلك التي تُستورَد من الخارج. التّنمية: التي تكون بمرجعية فكرية دينية وبشرية، وباللغة الأصلية الأم، لشعوب هذه البلدان. هذا هو نموذج التنمية الذي يُحدثُ إقلاعاً تنموياً، ينجم عنه إقلاعاً نهضوياً وحضارياً.

ولا يتمُّ ذلك، إلا بإصلاح أركان: التنمية، النهضة والحضارة، المتمثّلة في: الفكر، العلم، الثقافة والأخلاق. التي إذا صلُحت، صلُحت بقية الأنظمة المجتمعية. من نظام: سياسي، اقتصادي، اجتماعي، إداري، عسكري وأمني. علماً أن البلدان المتخلّفة تملك من العلماء ما يكفي للتخطيط والإشراف على إصلاح ذلك.

وما لم يحدث ذلك الإصلاح، فستبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سائدة في العالم. من البلدان المتخلّفة نحو البلدان المتطوّرة. ولا تسدُّ ذلك، صعوبات الهجرة، سواء المتمثّلة في مخاطر طريق الهجرة أو في صعوبات ظروف الحياة، بالبلدان المستقبلة للمهاجرين؛ للقضاء أو للحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وذلك، لأن المهاجرين يظلُّون متمسكين بالصبر والأمل، ويهاجرون، ضمن التّمني: " لعلّ الله يُحدثُ بعد ذلك أمراً ".

فننتظر، إن شاء الله عزَّ وجلَّ، أن يتفطَّن أهل السياسة وصناع القرار، بالبلدان المتخلّفة، لما عرضناه، وعرضته نخبة من الأساتذة الباحثين، في هذا الكتاب القيّم؛ ويتَّحدُون مع العلماء. وبذلك، تَحدث وّثبَةٌ نحو إقلاع تنموي، يتبعه إقلاع نهّضوي، يصحبه إقلاع حضاري، مع صّيانة الحضارة والمحافظة على تطويرها واستمرارها.

ويبقى كل ذلك، مرهوناً بالوحدة والعمل المشترك بين: السياسيين والعلماء، للعلاقة الارتباطية بينهما. لأن القضية، قضية: علم الإرادة الحضارية والإمكان الحضاري، للتنمية والنهضة والحضارة. فلم تقُم

حضارة بشرية، عبر تاريخ الحضارات البشرية، دون علم. ولم يُوظَّف العلم، في التاريخ البشري، دون العمل المشترك والمتلازم والضروري؛ بين السياسيين والعلماء.

وبذلك فقط، تتحقّق نظرية: الإرادة الحضارية والإمكان الحضاري. للعالم وفيلسوف الحضارة " مالك بن نبي". وحينئذ، يتِمُّ القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي لا تُشرّف: لا سياسات البلدان المتخلّفة ولا شعوبها، ولا تخدمهما؛ وهي وصمة عار، في: فكر، علم، ثقافة وأخلاق البلدان المتخلّفة؛ وفي أنظمتها المجتمعية.

أ . د/ رشيد زرواتي.
قسم: علم الاجتماع.
كلية: العلوم الاجتماعية والإنسانية.
جامعة: محمَّد البشير الإبراهيمي.
برج بوعريريج-الجزائر.

أسباب وانعكاسات الهجرة غير الشرعية

د ياسمينة كتفي
جامعة محمد بوضياف-المسيلة
yasmina.ketfi@univ-msila.dz

د سليمة بـوخيط
جامعة محمد بوضياف-المسيلة
bts.benaoun@gmail.com

ملخص:

عرفت الهجرة كغيرها من ظواهر المجتمع الأخرى تحولات وتطورات، مسّت شكلها وحجمها ومسبباتها وحتى آثارها على المستوى المجتمعي، وعلى مستوى العلاقات الدولية، وأيّا كانت طبيعتها شرعية أو غير شرعية، فإنّها كلّها ظواهر تعبر عن تلك التّحركات البشرية بين الأقاليم والدول والتّي تتغير دوافعها من مرحلة لأخرى بحسب تغير الظروف الحياتية جميعها، لذلك وكمختصين في علم الاجتماع سنحاول في مداخلتنا هده الإلمام بها وبمفاهيمها من خلال بعض الإسهامات في التراث السوسيولوجي المفسرة لها، موضحين أبرز مسبباتها وميكانيزمات التعامل معها نظريا، آملين أن تتناول أبحاث أخرى عملية إسقاط لكل ما سبق على أرض الواقع للأخذ بهذا الأخير كمحك لقياس مدى مصداقية ذلك التراث وفعالية البرامج والآليات المتبعة في التعامل مع الظاهرة من طرف الجهات المعنية بها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الأسباب، الانعكاسات، تكنولوجيا المعلومات.

Abstract:

Immigration was known as any other society phenomenon has known transformations. It affects the societal level and the level of international relations.

Whatever their legal or illegal nature, they are all phenomena that express these human movements between regions and states. The causes vary according to all circumstances of life change.

We will try in this intervention, the knowledge of the concept and explaining the most important causes and mechanisms for dealing with it.

This work could be taken as a reference to measure the credibility of this heritage. To deal with the phenomenon by the authorities concerned

Keywords : Illegal immigration, causes, implications, information technology.

مقدمة:

تعد ظاهرة الهّجرة ظاهرة اجتماعية، قديمة قدم الإنسان نفّسه، فمنّذ وجد هذا الأخير على سطح الكرة الأرضية، لم يعرف الاستقرار المكاني بل كانت التّنقلات الدّائمة من مكان لآخر ومن مجتمع لآخر، السّمة الطبيعية لحياته، وذلك لم يكن بعشوائية بقدر ما كان بغرض توفير مستلزمات قوته وعيشه، فالحّراك السكاني ظاهرة طبيعية، تفرض نفّسها على الإنسان وعلى الجماعات الاقتصادية (القحط أو الجفاف)، ومنها ما ارتبط بعوامل دينية (الاضطهاد الديني)، ومنها ما كان لأسباب سياسية (الاضطهاد العنصري وغياب الحرية).

غير أنّ "انعكاسات ظاهرة الهجرة غالبا ما ترتبط بحجم المجتمعات البشرية في حّد ذاتها، مّا جعل من الهّجرة في الماضي ليس بالظاهرة الخطيرة كما هي عليه الآن. وخطورة ظاهرة الهّجرة بدأت تأخذ منحّنى متفاقما بعد الحرب العالمية الثانية، لما كان لها من آثار على التركيبة السكانية لمختلف المجتمعات، سّواء من حيث تّأثيرها على الكثافة السكانية بالزيادة أو النّقصان" (الربايعة، 1984، ص04).

لقد كان للهجرة تدّاعيات كثيرة لفتّت انتباه الساسة والدارسين والبّاحثين في عّدة تخصصات للاهتمام بها، غير أنّ هذا الاهتمام وخاصة من طرف الحكومات بالآثار السكانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، قد بلغت أوجّها في السّنوات الأخيرة، بسبب قناعتها بضرورة مواجّهة تحديات الظاهرة سواء في مناطق الأصل أو مناطق الوصول، لأنّ آثارها السّلبية قد بلغت الذّروة، وخاصة عندما خرجت الهّجرة عن الإطار القانوني الذّي ينظمها، سّواء على المستوى المحلي، أو المستوى الدولي، في إطار ما يعرف بالهّجرة غير الشّرعية، حتى أضحت هذه الأخيرة، حديث العام والخاص وعلى كل المستويات وفي كل المجتمعات.

تمثل ظاهرة الهّجرة غير الشّرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التّوجه العالمي، وما نتج عن هذه الظاهرة من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة أو تلك التي توصف بالمتقدمة بفعل العديد من الأسباب، مخّلفة للكثير من الآثار، على كل الدول على حد السّواء، وعليه سنحاول الإجابة على تساؤل: ماهية الهجرة غير الشرعية في ضوء ما صيغ من تراث نظري، مع محاولة تشخيص طريقة التعامل السياسي مع الظاهرة في الجزائر، تاركين جدواها، لما قد يطرح من أفكار في مداخلات أخرى في إطار المحاور الأخرى للكتاب.

1- تحديد المفاهيم:

1-1- تعريف الهجرة لغة:

"الهجرة اسم من فعل هجر، يهجر، هجرانا، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة إلى غيره " (الفيروز، د سن، ص 499).

والهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى، أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة" (سميث، 1971، ص499).

1-2- تعريف الهجرة إصطلاحا:

من الصعب إيجاد مفهوم دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، حيث عرفت الهجرة بأنّها:

"التغير الدائم أو شّبه الدائم لمحل الإقامة، وعلى هذا الأساس فالهجرة هي حراك سكاني، يتم بمقتضاه حدوث تحرك جغرافي معين، كما عرفها القاموس الجغرافي للأمم المتحدة على أنّها: نوع من الحراك بين وحدة جغرافية وأخرى، متضمنا التغير لمحل الإقامة باستثناء التحركات بهدف الزيارة والسياحة ومغادرة الوطن لفترة قصيرة" (United nations, 1973, p173).

وبشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنّها: عبارة عن انتقال البشر من مكان لآخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، أو أنها التحرك تحت ظروف أساسية ورئيسية تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات المختلفة، وعليه فالهجرة عملية إعادة التوازن للنسق الاجتماعي والثقافي.

" ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير شرعية على أساس كون الأولى تحكمها تأثيرات دخول، وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، وتنظمها قوانين، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة" (زوز، 1984، ص11).

1-3-تعريف الهجرة غير الشرعية:

مركبة من لفظين "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية" والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرّعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشّرعية هي كل حركة الفرد أو الجماعة العابرة للحد خارج ما يسمح به القانون والتّي ظهرت بداية القرن 20 وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي.

فالهجرة غير الشرعية أو غير النظامية هي سلسلة من الظواهر المختلفة وشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولتهم ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظّلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة.

ويترادف هذا المصطلح مع عدة تسّميات منها "الهجرة غير القانونية" ومصطلح "الحّرقة" الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأوامر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا " (سميث، 1971، ص450).

فالمكتب الدولي للعملBIT يعرف المهاجر غير الشرعي هو: " كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية. أمّا المفوضة الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة

المنظمة أو من خلال دخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي "الاتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم بعد انقضاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات "(جلي، 2005، ص207).

أما المنظمة الدولية للعملOIT فتعتبر الهجرة السرية أو الهجرة غير شرعية هي: "التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقاب المفروضة.
- الأشخاص من الذين لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي
- الأشخاص الذّين يدخلون إقليم دولة ما بصّفه قانونية وبترخيص إقامة، ثم يتخّطون مدّة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 في 21 جويلية بأنهّا: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل" (جلي، 2005، ص209).

2-أبرز محاولات التنظير في مجال الهجرة:

بغض النّظر عن طبيعة الهجرة (شّرعية أو غير شّرعية)؛ فإنّه وباعتبار كليهما ينطويان على نوع من الحراك الجغرافي تحت تأثير ظروف متداخلة، وتنتج عنه انعكاسات كثيرة، فإنّه يمكن تناولها في إطار بعض المحاولات النظرية التي صيغت في هذا الإطار وأبرزها نظرية الهجرة التنافسية، ونظرية الجّذب والطرد.

2-1-نظرية الهجرة التنافسية:

أتى بها "ستوفر Stouffer"، حيث أدخل لأول مرة مصطلح التنافس في دراسته للهجرة، أي تنافس الموجودين المهاجرين على الفرص المتاحة في مكان معين، بحيث تبلغ عملية التنافس ذروتها عندما تقل الفرص عن حجم المهاجرين (الربابعة، 1984، ص26)، ويلعب عامل الزّمن في هذه العملية دّورا هاما جدا، حيث أنّ الفرص تزداد أو تقل في فترات زمنية دون أخرى، كما أن المسافة أيضا لها دّورها، هنا، فكلما زادت المنافسة، زادت المسافة التّي يقطعها المهاجرون بحثا عن فرص أفضل، وخاصة إذا تعلق الأمر بفرص العمل، والفرص الحياتية الأفضل، وقد يكون لهذه النظرية جانب من الصدق الإمبريقي، فإذا نظرنا إلى حجم المهاجرين المتدفقين من ليبيا نحو جنوب أوروبا، نجد بأنّ أعدادهم تضاعفت بعدما ساءت الأحوال في بلدهم، وفقدوا تلك الفرص العملية والحياتية فيها، فأخذوا في البحث عن هذه الفرص خلف البحر، في شكل تنافسي فيما بينهم، وبأعداد كبيرة جّدا.

2-2-نظرية الطّرد-الجّذب:

رغم أنها نظرية صنفت في مجال الدراسات الريفية الحضرية، إلاّ أنّها تهدف إلى حّد بعيد التركيز على حالة الهجرات الخارجية، حيث صاغها "بوج Bogue" معتمدا على متغيرين أساسيين متحكمين في ظاهرة الهجرة، هما الطّرد والجذّب، ووفقا لها تكون عملية الانتخاب لجماعة معينة، ويشير مصطلح الانتخاب هنا إلى التباين وهو الخصائص التي يختلف فيها المهاجرون عن غير المهاجرين في منطقة الوصول، وكذا اختلاف هذه الخصائص عن خصائص المجتمع نفسه الذي غادره المهاجرون (المجتمع الأصلي). حيث ذهب "بوج" إلى أن الهجرة التي تنجم قوة طرد عالية وشّديدة، تميل لأن تكون في أدنى انتخاب لها في المجتمع الأصلي إذا ما قورنت بالهجرة التي تتمتع بقوة جذب عالية في منطقة الوصول، وحيث تكون هناك ظروف طرد قوية جدا لا يقابلها ظروف جذب مكافئة، يكون الانتخاب في منطقة الأصل في أدنى حد له "(الربايعة، 1984، ص38).

ويقصد بظروف الطّرد القّوية، تلك الناتجة عن الفقر المدقع، المجاعة، الجفاف، الكوارث الطبيعية، والصراعات الدينية والعرقية وغيرها، حيث أن هذه الظروف لا تسمح للمهاجر بأن يكون له خيار، أو أن يختار المكان الذي يهاجر إليه بشكل رشيد وأفضل بسبب التسريع واللهفة إلى عملية الهجرة، الأمر الذّي يعرض المهاجر إلى مواجهة الكثير من الأخطار والعقبات والتحديات في مجتمع المهجر، وقد يكون هذا حال مجموعة كبيرة من المهاجرين الأفارقة وخاصة دول الساحل إلى شمال دول إفريقيا، مثل ليبيا أو المغرب، والذين يجبرون، بعد اصطدامهم بواقع صعب للغاية، على تغيير وجهاتهم إلى جنوب أوروبا، يكون الوضع ليس بالأفضل في حالة وصولهم، أو مواجهة خطر الهجرة السّرية عبر البحر بمخاطرها.

2- أسباب الهجرة غير الشرعية:

3-1- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

يذهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة غير الشرعية في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسّميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة. ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع الأفراد للهجرة يمكن تلخيصها فيما يعانيه هؤلاء الأفراد من بطالة وانخفاض في الأجور وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم. وتزداد المشكلة تعقيدا مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول الفقيرة واتجاه الدول الغنية نحو الانتقائية. وتصنيف فرص الهجرة المشروعة في وجّه الرّاغبين في الهجرة إليها.

وتربط الأسباب الاجتماعية بالدّوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستوى المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلاّ أنهّا ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع التّي نشّأت فيه.

"فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي، أو بحث عن الوجّاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحّد الذّي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مُذلا أو تّافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية. وتحولت فترة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة

لمدة سنتين أو أكثر يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المدّخرات الأزمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستعمال مسيرة الحياة، وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة إلى البلدان الغنية" (رضوان، 2006).

3-2-الأسباب السياسية والأمنية:

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون دياره مبحثا عن أوضاع أفضل للعيش، وعلى الرغم من الأسباب السياسية هي من أكثر الدوافع للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التّي أدت إلى حدوث العديد من الإجراءات على مّر التاريخ حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها مسبب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية، وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاّجئين في كثير من أجزاء العالم، ومن هذه الهيئات والمنظمات على سيل المثال كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية.

"ومن الأسباب السياسية القصرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستياء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أيّة دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة. ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات بدون سبب أو محاكمة، وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة نحو (إلى) الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة" (عواد، 1995، ص70).

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية، منذ أواخر الثمانينات، في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بأكملها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن. ففي العقود الأخيرة؛ وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم النّاشئ بين الدول الأفريقية على الحدود المجاورة بسبب الثروات الطبيعية يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي.

فالاستعمار الأوروبي قام بنهّب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية وبشرية، ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القّارة.

"فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط عن الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدّرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأّي والديمقراطية الشعبية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، والرّغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرّأي والتعبير عن الذات والديمقراطية. وتظهر الظاهرة بالذّات في الدول الأكثر تسلطية وقمع في دول العالم الثالث، حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأيّ وسيلة غير شّرعية للخلاص من الواقع القائم " (الفيل، 2000، ص ص 41-42).

3-3- الأسباب الجغرافية والديمقراطية:

"إنّ للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثر كبير في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إنّ البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد السكان. فالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة، وقد أدّت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أو على شكل حركات جماعية. وليست العوامل الطبيعية بأقّل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب، فكثير ما تتعرض مناطق مختلفة لموجّات الجفاف التي تحدث اختلاف خطير انعكس سّلبا على الحياة. فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالبا ما تعاني العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافي ما يؤدي بخسائر فادحة بالقطاع الزراعي" (أبو لقمة، 1993، ص44).

"فالكوارث الطبيعية تتسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع بل الحيوانات، فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقالات والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر يتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار" (وهب، 1986، ص 84).

وبذلك تلعب العوامل الجغرافية دورها الكبير في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم، هروبا من الأوضاع القاسية التي يعانون منها وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية.

ومن جانب آخر "تعتبر العوامل الديمغرافية كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان، فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية البيئية والظروف السياسية غير المستقرة، تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جدا منها بطرق شرعية وغير شرعية إلى أوروبا، وتشكل الفروق الديمغرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان، بحيث يمكن القول أن الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الاستقبال أي الجذب من أسباب الهجرة" (أبو لقمة، مرجع سابق، ص47).

4-انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر والآليات الحكومية لمكافحتها:

4-1-انعكاسات الهجرة غير شرعية:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي هي في تزايد مستمر في دول الجوار في أقصى الجنوب قد أثرت سلبا على الجزائر في مختلف الميادين يمكن استغلالها فيما يلي:

4-1-1-في الميدان الأمني:

- "تواطؤ الإرهابيين والمهربين: وتتمثل في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين. حيث أثبتت التحقيقات المختلفة التي أجرتها مصالح الأمن بأن هناك علاقة مصلحة بينها تتمثل في تبادل المعلومات حول تحرك قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين.

- ظهور شبكات جوية لتهريب السلاح والمخدرات: وهذا لما تدره من ربح سريع وتدعيم جماعات الإرهابيين بالأسلحة، وحسب تصريحات العديد من الإرهابيين التّائبين أو المقبوضين عليهم؛ فإن مصدر الأسلحة من الخارج يكون خاصة من الحدود الجنوبية وكذا الحدود الصحراوية مع ليبيا" (مرسي، 2007، ص5)، في السنوات الأخيرة الحدود المالية حيث أصبح هذا البلد منتجا مصدر للمخدرات.

4-1-2-في الميدان الاقتصادي:

"إنّ العبّء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء تدفق الهجرة غير الشرعية للأجانب الأفارقة، زاد في نسبة البطالة لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي سعى لضمان القوت اليومي، بالتالي أثر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات، مما أدى إلى توسيع الجرائم الاقتصادية، وبالتالي زيادة التهريب للثروات إلى بلدانهم الأصلية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاد الوطني. نذكر منها بصفة خاصة.

- إضعاف العملة الوطنية.
- تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.
- التعود على الربّح السهل.

4-1-3 -في الميدان الاجتماعي: وتتلخص في الآفات التالية:

- "تفشي ظاهرة الزواج بأجنبيات وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون ظاهرة الحصول على الوثائق الإدارية الأزمة.
- رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها.
- ظهور أقليات ذات نزعة دينية مسيحية.

- انتشار أعمال الشعوذة خاصة في أوساط النساء من طرف الأجانب السود الأفارقة وخاصة منهم النيجريين "(مرسي، 2007، ص10).

5-الآليات الأمنية والسياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

عملت الحكومة الجزائرية على تبني استراتيجية مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، باعتماد أولويات ثلاث هي:

5-1-معرفة التّدفقات:

" من أجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها، وبناء عليه، "منذ سنة 2000 تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية، كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات والخلاف حول الجهة التي يتبع لها لم يعد يشكل عقبة في وجه هذا المشروع بعد قرار الرئيس بإنشاء مركز الوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة، تحت إشراف وزارة الداخلية، والهدف بمساعدة مصادر موثوقة بها نابعة من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الأجانب، أي وزارة والجالية الوطنية بالخارج، العمل والتضامن الاجتماعي والداخلية والوحدات المحلية، والشرطة الوطنية والإدارة العامة الأمن الوطني والجمارك والجيش الشعبي الوطني" (زوزو، مرجع سابق، ص25).

5-2- السيطرة على التدفقات:

فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرية، وتتوزع بيانات الشرطة الوطنية، المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودة بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاثة أنواع من الأعمال:

-"**التوقيفات**: توقيف كل شخص دخل الأراضي الجزائرية بطريقة غير شرعية.

- **السجن والطرد**: الأشخاص الموقوفين بسبب الإقامة غير الشرعية على الأراضي الجزائرية إما يقادون إلى الحدود، أو يدخلون إلى السجن بعد الحكم عليهم بتُّهم متنوعة.
- **الحكم المتسامح**: الأسباب متنوعة بدت السلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الأجانب على الأراضي الجزائرية.
- **التعاون**: فالسلطات الجزائرية وفي إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة تولي اهتماما كبير للتعاون الإقليمي والأورو متوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

فالتعاون مع الدول الأوروبية، سواء على مستوى المجموعة الأوروبية أو على المستوى الثنائي –فرنسا، إسبانيا، إيطاليا- على مستوى المجموعة، يهدف إلى ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم الحكومة الجزائرية في مجال التحكم، اشتراك دول ساحل البحر الأبيض المتوسط، فيما فيها الساحل الجزائري، من أجل السيطرة على الهجرة غير الشرعية بترقية الديناميكية الإقليمية، وفي هذا الإطار تشارك الجزائر في منظمة النيباد، وتتعاون مع هيئات الأمنية لدول الجوار كاتفاق التعاون الأمني مع مالي "(عواد، 1995، ص 85).

5-3-الآليات القانونية والاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

5-3-1--الآليات القانونية:

تتجلى في التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهي الظاهرة التي لم تتوقف عن النمو مطلقا، وذلك من خلال التغيرات على التشريعات الجزائرية بموجب القانون رقم 11-8 بتاريخ يوليو 2008 الخاص بإقامة\ودخول وتنقل الأجانب في البلاد. حيث تزعم الجزائر تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة وهي الظاهرة التي تواجهها السلطات باستمرار، لأنها تفتح الطريق الجديد بقدر ما يعتبر ذا أهمية بالنسبة للقانون والتشريع الدولي وبشكل جذّري مّا يتعلق بحالة الأجانب المنصوص عليها.

ويسعى القانون الجديد لعام 2008 إلى تلبية الرغبة في التعامل مع الهجرة في إطار قانوني ينظم طريقة تدفق الهجرة وأساليبها. علاوة ذلك، فإنّ تطور الجريمة المنظمة عبر الوطنية وظاهرة الإرهاب قد أجبر الجزائر على مواجهة هذه التحديات الجديدة، التي تتطلب السيطرة المطلقة على تنقل الأفراد لاسيما عبر حدودها لئلا تصبح الهجرة غير القانونية قوة موجهة للجريمة في ظل مواجهة الأعداد الكبيرة من الأجانب المقيمين.

باختصار يمكننا القول إن قانون 2008 زاد بشكل كبير من صلاحيات السلطة المعنية بمراقبة وضع الأجانب، ولاسيما المتعلقة برفض الدخول إلى البلاد حيث يكون الوالي هو الشخص الوحيد المخول له حق البّث الكامل في هذا الموضوع، وهو الأمر الذّي كان يقع ضمن اختصاص وزير الداخلية.

لمواجّهة الهّجرة غير القانونية، حدد القانون مدة تأشيرة العبور بسبعة أيام، ويمكن تجديدها مرة واحدة فقط مع اشتراط خاص بموارد المعيشة لأجني قيد العبور، فيجب أن تكون لدى هذا الشخص موارد معيشة لمدة الإقامة الممنوحة له وتكون لديه تأشّيرة دخول إلى وجّهته النّهائية وإلاّ فسيتم رفض منحة تأشّيرة عبور جزائري.

5-3-2-الآليات الاقتصادية:

على اعتبار الدافع الاقتصادي يعد من أبرز أسباب نزوح الشباب الجزائري إلى الهّجرة غير الشّرعية نحو أوروبا، فقد عملت الجزائر في إطار مكافحة الهّجرة غير الشّرعية على تقليص نسبة البطالة بين الشباب، وذلك من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة المصّادق عليها من قبل الحكومة سنة 2009، والتي ترمي إلى ترقية وتدّعيم تطوير المؤسسات المصغرة المحدثة من طرف الشباب البطالين أصحاب المشاريع، وذلك في إطار دعم أحداث النشاطات المسيرة من قبل الصندوق الوطني للتّأمين على البطالة. فالسياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاة، وفي هذا السياق تم إنشاء لجان انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمارات على مستوى للوكالات الولائية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حيث تكفل هذه اللّجان بدراسة المشاريع التي يقدمها البّطالون ذّوو المشاريع وتوزيعها.

خـــاتمة:

لقد أدت وسائل الاتصال وسهولة المواصلات بين المجتمعات والدول والأقاليم دّورا كبيرا في زيادة حجم الهجرات غير الشرعية. أين أصبح المهاجرون يشبهون السيل البشري الذي لا يتوقف رغم كل الظروف وكل الإجراءات والتدابير المتخذة للحد أو على الأقل التخفيف من حّدة هذه الظاهرة، حتى أصبحت حديث السياسي والمفكر والعام والخاص في كل أنحاء العالم (أمريكا، أوربا، شمال إفريقيا، آسيا)، بغرض الوقوف على حيثياتها وبالتالي إيجاد ميكانزمات فعالة للتعامل معها، في ظل عجز الإجراءات القانونية والأمنية في مكافحتها، فأصبحت هناك قناعة بأنّ الحلول السريعة والسطحية لا جدوى منها، بل ضرورة تناول كل تلك العلاقات الترابطية والمتبادلة بين تاريخ المجتمعات وواقعها السياسي، الاجتماعي الاقتصادي الأمني من نّاحية، وتلك العلاقة التاريخية بين المجتمعات الأصلية للمهاجرين ومجتمعات الوصول، لتشخيص المسببات الفعلية للظاهرة، وبالتّالي تصور التّدابير والآليّات الأنجع لمواجّهتها بشكل تعاوني بين المجتمع الدولي ككل.

- إعادة النّظر في طرق وأسّاليب التّنشئة الاجتماعية والسياسية لأطفال بزرع حُب الوطن والتضحية في سبيله والتهّوين من شّأن الهجرة وخاصة الهجرة غير الشّرعية.
- توعية الأمّهات والآباء بضرورة الاهتمام بشّأن الأبناء ورعايتهم وتلبية كل حاجّاتهم، وعدم تحسيسهم بأنّهم عالة على المجتمع في حالة الرسّوب أو عدم ايجاد عمل لأنّ هذه الأسباب وغيرها هي من تدفع الشّباب إلى الهجرة.
- النّظر في القانون الدولي الخاص بالهجرة وعدم تقّنينها على فئات معينة بل ترك المجال مفتوح لمن أراد الهجرة بطريقة شّرعية، خاصة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، أين تتوفر عوامل الجذّب في الدول المضيفة.

قائمة المراجع:

1-أحمد الربابعة (1984)، **دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية**، دائرة الثقافة والفنون، عمان، الأردن.

2- الفيروز أبادي مجد الدين بن محمد يعقوب(دس)، **القاموس المحيط**، ج 2، دار الفكر، لبنان.

3-الهادي أبو لقمة (1993): **الانفجار السكاني**، منشورات السابع أفريل، ليبيا.

4-زوزو عبد الحميد (1984): **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919، 1939**، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، د ب.

5-لين سميث (1971): ترجمة السيد غلاب وآخرون: **أساسيات علم السكان**، دار الفكر العربي، مصر.

6-محمد رشيد الفيل (2000): **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، دار مجد وي للنشر والتوزيع، الأردن.

7-مصطفى عبد العزيز مرسي (2007): **تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي**، المركز الإستشاري لدراسات الهجرة، مصر.

8-علي وهيب (1986): **الجغرافيا البشرية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر مصر.

9-علي عبد الرزاق جلي (2005): **علم اجتماع السكان**، ط 4، دار المعرفة الجامعية، مصر.

10-رياض عواد (1995): **هجرة العقول**، دار الملتقى للطباعة والنشر، سوريا.

11-سمير رضوان (2006): **هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرون**، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو.

12- United nations (1973), **The Determents of population trend**, n4.